الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة **٩٤**

الجمعة، ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد طومسون . . . . . (فيجي)

نظرا لغياب الرئيس تولت نائبة الرئيس، السيدة يونغ (بليز)، رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ١١٨ من جدول الأعمال (تابع)

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

تقرير الأمين العام

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): سنستكمل قائمة المتكلمين من جلسة هذا الصباح.

أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد أندامبي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيدة الرئيسة، على استضافة هذه المناقشة الهامة في وقت تعد فيه الأمم المتحدة لتجديد هيكلها لمكافحة الإرهاب، بعد مبادرة الأمين العام بإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب.

وتغتنم كينيا هذه الفرصة لكي تهنئ السيد فلاديمير فورونكوف ممثل الاتحاد الروسي على ترقيته إلى منصب وكيل الأمين العام في مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ونأمل أن يواصل مكتب مكافحة الإرهاب، في ظل قيادته، تعميق الاتجاه نحو العلاقات المفتوحة والشفافة مع الدول الأعضاء الذي بدأته سابقته، فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب.

كما نشكر الأمين العام على مبادراته الرامية إلى تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونرحب بتقاريره بشأن هذا المسعى.

إن اعتماد القرار ٢٩١/٧١ في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بتوافق الآراء، يرمز إلى التزام الجمعية العامة وعزم المجتمع الدولي القوي على العمل متحدا للتصدي لظاهرة الإرهاب سريعة التطور. لقد سعت الدول الأعضاء إلى تحديث استراتيجية الأمم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب لكفالة تنفيذ متوازن لركائزها الأربع.

يدعو القرار أيضا الأمين العام إلى تقديم خيارات لتعزيز اتساق وتنسيق هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وعليه فقد أنشئ مكتب مكافحة الإرهاب لضمان تنسيق مكرس ومركز لـ ٣٨ من كيانات الأمم المتحدة المنخرطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في مكافحة الإرهاب من خلال ولاياتها المختلفة. ويحدونا الأمل في أن يكفل مكتب مكافحة الإرهاب، حتى في الوقت الذي تتطور فيه هياكله الوليدة، تمثيلا جغرافيا عادلا داخل صفوفه، ولا سيما بالاستفادة من خبرة البلدان التي على الخطوط الأمامية للحرب ضد الإرهاب، بما في ذلك في أفريقيا.

وتعتقد كينيا أنه سيتم كسب الحرب على الإرهاب على الصعيد دون الإقليمي حيث تضع الدول المتجاورة تدابير موحدة لمكافحة التطرف العنيف الذي يفضي إلى الإرهاب. إن تبادل المعلومات بين الجيران بشأن الإرهاب يعمل على إيجاد حوافز وأوجه تآزر على الصعيد دون الإقليمي للتصدي لجميع جوانب الإرهاب.

وسيكون مكتب مكافحة الإرهاب مهما جدا في تعبئة الدول الأعضاء لاعتماد استراتيجيات مشتركة وفعالة لمكافحة الإرهاب، استنادا إلى أفضل الممارسات. ولا يمكن لهذه الاستراتيجيات أن تنجح إلا إذا جرى تزويد الدول الأعضاء على نحو كاف بالقدرات لمنع ومجابهة التحريض على التطرف العنيف ولتعزيز أطرها القانونية ونظم العدالة الجنائية فيها ولتعزيز أمن وإدارة الحدود وإدارة العائدين وإعادة إدماجهم.

وقد أشير في تقرير الأمين العام إلى أننا سنحقق النجاح في مكافحة الإرهاب إذا ما اتبعنا نهجا يشمل المجتمع بأسره، فضلا عن الأمم المتحدة لمعالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تغذي خطاب وإيديولوجية التطرف العنيف في جملة أمور، وإذا ما أخذت الدول الأعضاء بمختلف التوصيات الواردة في التقارير المتعاقبة للأمم المتحدة في وضع خطط عملها الوطنية المتعلقة بمكافحة التطرف العنيف. وقد أعلنت كينيا عن خطتها الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بعد تعديل عدة قوانين بغرض مواءمتها مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وتستند استراتيجية كينيا لمكافحة خطاب وأيديولوجيات التطرف العنيف إلى ضرورة الدعوة إلى رفض عالمي شامل للأيديولوجيات المتطرفة المعادية للأمة الكينية وطريقة حياتها، فضلا عن الحشد لذلك الرفض وتعزيزه.

وأود أن أشاطركم بعض الدروس المستفادة التي تعلمناها من خبراتنا حتى الآن.

أولا، إن هناك ضرورة لمنع نشوب النزاعات وحل القائم منها على وجه السرعة. ولن يتحقق النجاح لأي خطاب معني بمواجهة أيديولوجية التطرف ما دامت المجتمعات لا تكف عن العداءات العلنية. ويجب أن يظل المسار المفضل للعمل دائما هو منع نشوب النزاعات وتسويتها بالوسائل السلمية، بما في ذلك الحوار والوساطة. ويجب إعطاء الأولوية على الصعيدين الإقليمي والدولي للسياسة في صون السلم دائما. ومن الأمثلة على ذلك التطور الناجح للعملية السياسية في الصومال مقترنا بالنجاحات التي حققتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ضد حركة الشباب، ما أدى إلى إضعاف تلك المنظمة الإرهابية.

ثانيا، هناك حاجة إلى تحسين التنسيق على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية عبر تبادل المعلومات وأفضل الممارسات في الوقت المناسب. ويجب أن تكون مكافحة الخطاب المتطرف ملكية وطنية وبقيادة الحكومة بوصفها السلطة الشرعية الرئيسية في جميع البلدان، فضلا عن كونها جهة التنسيق التي تعمل على تعبئة الموارد والتنسيق مع مختلف الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص والحكومات الإقليمية الأخرى في وضع خطة استراتيجية للاتصال على الصعيد الإقليمي بغرض تنفيذ الخطاب

المضاد. ويعد تنسيق الشراكات العامة والخاصة، وخاصة مع المجتمع المدني، أمرا بالغ الأهمية لنجاح الرسائل المضادة.

ثالثا، إن من الضروري الاستثمار في القضاء على نزعة التطرف وإعادة التأهيل والإدماج للفوز بمعركة الصراع الفكري مع الجماعات المتطرفة العنيفة. وتولي جميع الأديان أهمية بالغة لمفهوم العفو في سياق التشجيع على تعافي جميع المجتمعات. وربما يكون العفو عن المتطرفين العنيفين وإعادة تأهيلهم الطريقة المضادة الأكثر فعالية واستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالشباب الذين يميلون إلى التطرف تحت ضغط أقرانهم وبدافع من مغامرة الشباب. ويعتمد استقرار سائر المجتمعات في المستقبل على ما تغرسه من قيم وأمل في نفوس الشباب. ومن الضروري للغاية إشراك جميع الزعماء الدينيين في قيادة تنفيذ الخطاب المناهض للتطرف على مستوى المجتمعات المحلية المتدينة. وبالقدر نفسه فإن من الضروري تقديم الدعم وتشجيع الأسر والمجتمعات في الترحيب بالمتطرفين الذين تم تعافيهم وإصلاح سلوكياتهم.

رابعا، يجب على الحكومات أن تضع سياسات شاملة للتصدي لمختلف العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الدافعة للخطاب المتطرف العنيف. ومن الضروري الاتصال في وقت مناسب بشأن وضع هذه السياسات وتنفيذها لتعزيز الملكية الوطنية لهذه السياسات ودعمها، فضلا عن الحصول على الملاحظات والتعليقات المتعلقة بثغرات التنفيذ في جميع المراحل.

خامسا، يجب توفير الموارد اللازمة لجميع الجهود المبذولة في هذا الصدد– سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية – في جميع المراحل. ويجب أيضا مواءمة الولايات والقدرات المتوفرة لجميع الكيانات في سلسلة الإمداد على النحو المناسب، علاوة على توفير الموارد المالية وغيرها بصورة كافية لها. ويتطلب الاستثمار في برامج التثقيف وإعادة التأهيل – خاصة عبر شبكة الإنترنت – وكذلك الاستثمار في نظم الإنذار المبكر توفير موارد ضخمة وبذل جهود كبيرة لأجل التنفيذ. ومع ذلك فهو استثمار ضروري للدفاع عن القيم التي نؤمن بها جميعا بالنظر إلى ما كشفت عنه الأعمال الوحشية والهمجية لتنظيمات داعش وبوكو حرام وحركة الشباب والجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا التزام كينيا بتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وتسليمها بأهمية التنسيق وتبادل المعلومات على النحو السليم لإنجاحها. ونتطلع إلى المزيد من التعاون مع مكتب مكافحة الإرهاب من خلال الجمعية العامة.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب من خلالكم، سيدتي الرئيسة، عن خالص التهنئة للسيد فلاديمير فورونكوف على تعيينه لتولي قيادة مكتب مكافحة الإرهاب الذي أنشئ حديثا. ويحدونا الأمل في تحسين هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب خلال فترة ولايته بطريقة لا تكفل تحسين تنسيق الأنشطة المتصلة بمكافحة الإرهاب على نطاق منظومة الأمم المتحدة برمتها فحسب، بل تؤدي أيضا إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة وتحسينها في معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف العنيف. ونرى أن الإصلاح عملية مستمرة ومتواصلة، ونتطلع إلى إبداء السيد فورونكوف مزيدا من المهنية والكفاءة والحياد والشفافية والقدرة على التنبؤ في أنشطة مكتب مكافحة الإرهاب.

ولا يمكن دحر الإرهاب باعتباره مسألة متعددة الأبعاد إلا بوضع خطة شاملة وتنفيذها من جانب مختلف أصحاب المصلحة المعنيين بطريقة منسقة. وتتيح استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب منبرا مشتركا للتعاون في هذا الصدد. ونرى أن هذه الاستراتيجية لا تزال محورية في التصدي لآفة الإرهاب. وبالتالي، فإن من الأهمية بمكان دعم تنفيذ الاستراتيجية بطريقة متكاملة ومتوازنة.

وفي إطار التخطيط لأي استراتيجية لمكافحة الإرهاب، فإن من الضروري معالجة جميع العوامل الدافعة للتطرف العنيف

المؤدي إلى الإرهاب على الصعيدين الداخلي والدولي بطريقة متوازنة. في الوقت نفسه، ولأجل تحقيق النجاح في مكافحة الإرهاب، فمن الضروري التصدي للإيديولوجيات الهدامة التي تخدع وتستغل عقول ومشاعر السكان، وخاصة الشباب، بغرض تحريضهم على الإرهاب.

وفي عالمنا الذي نعيش فيه اليوم هذا، فليس ممكنا مجرد التفكير في دحر التطرف العنيف دون مكافحة الإيديولوجية التكفيرية. وتلك هي الأيديولوجية الظلامية التي يستخدمها الإرهابيون من تنظيم القاعدة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لاختلاق خطاب محرّف يستند إلى سوء فهم وتشويه لصورة الإسلام لتبرير العنف. ولا يمكن القضاء علي تلك الإيديولوجية بالوسائل العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية وحدها. ويجب أن تشمل أي استراتيجية فعالة مناهضة لها عنصرين ثقافي وأيديولوجي هامين.

ويجب أن نسلّم بأنه ليس بوسع الانتقائية أو الكيل بمكيالين أو التصنيف الساذج للإرهاب على أن بعضه صالح وبعضه طالح على نحو يخدم المصالح السياسية القصيرة الأجل لبعض الدول أن يساعدنا على اجتثاث الإرهاب. ولن تؤدي مثل هذه النُهج الخاطئة إلا إلى تقويض الثقة والتعاون الدوليين في مجال مكافحة الإرهاب. وقد كانت جمهورية إيران الإسلامية هدفا للأعمال الإرهابية بمختلف أشكالها ومظاهرها، بما في ذلك الإرهاب الذي ترعاه الدول. وعلى مدى العقد الماضي قتل ما يقرب من ١٧٠٠٠ مواطن إيراني من جراء الهجمات الإرهابية التي نفذت معظمها منظمة مجاهدي خلق. ومن المؤسف أن بعض الدول لم ترفع اسماء أعضاء هذه المنظمة الإرهابية السيئة السمعة والخطيرة من القائمة وتوفر لهم الملاذ الآمن فحسب، بل قدمت لهم الدعم أيضا في إطار السعي إلى تحقيق أهداف سياسية قصيرة النظر.

إن الكفاح المشروع للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي من أجل تقرير المصير والتحرير الوطني لا يمكن مساواته بالإرهاب. وإننا ندين بشدة أي استخدام للقوة لقمع شعب في نضال ضد الاحتلال الأجنبي وممارسة حقه في تقرير المصير. إن المعاملة الوحشية لشعب ما زال تحت الاحتلال الأجنبي في فلسطين من جانب النظام الإسرائيلي هو أفظع أشكال الإرهاب، وينبغي أن يدينه المجتمع الدولي.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على أن جمهورية إيران الإسلامية لا تزال ملتزمة بتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. ونقف على أهبة الاستعداد لمساعدة السيد فورونكوف وفريقه في الاضطلاع بوظائفهم الهامة في متابعة أهداف تخليص العالم من الإرهاب، وندعو جميع الدول المحبة للسلام الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الوفاء بالتزاماتها في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

السيدة آل ثاني (قطر): تعبّر دولة قطر عن التقدير للجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة لتنفيذ القرار ٧١/٢٩١ وتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك سعيه للتشاور مع الدول الأعضاء في هذا الخصوص.

ونرحب من جديد بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في الأمانة العامة وتعيين السيد فلاديمير فورونكوف وكيلاً للأمين العام لإدارة ذلك المكتب. ونتطلع إلى التعاون معه ودعم ولايته الهامة.

تولي دولة قطر اهتماماً كبيراً بالعمل ضمن الآليات الإقليمية والأممية لاجتثاث الإرهاب ومعالجة أسبابه، وتعيد التأكيد في جميع المحافل على إدانتها الشديدة للإرهاب بجميع أشكاله متى وأينما ارتكب وأياً كان مرتكبوه وبغض النظر عن مبرراته. ومنذ اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، حرصت دولة قطر على التنفيذ الكامل لما تضمنته من تدابير لمعالجة

الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب والتعاون الدولي في مجال منع ومكافحة الإرهاب.

وبالمثل، تمتثل امتثالاً تاماً للالتزامات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وتمويله. وتحرص دولة قطر على التعاون مع مختلف أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، بما في ذلك لجان مجلس الأمن وأفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مكافحة الإرهاب، ودعم جهود تلك الأجهزة في أداء ولايتها وقدرتها على مساعدة الدول الأعضاء. وعلى سبيل المثال، قدّمت دولة قطر مؤخراً مساهمة مادية دعماً لأفرقة العمل، كما تواصل بالتنسيق مع أفرقة العمل تعزيز الشراكات في إطار بناء القدرات وإطلاق مشاريع تستهدف الوقاية من التطرف العنيف ومعالجة جذور الإرهاب. وفي إطار حرص دولة قطر على تعزيز التعاون الثنائي لمكافحة الإرهاب وحرمان الجماعات الإرهابية من مصادر التمويل، وقعت دولة قطر اتفاقات ثنائية للتعاون والتنسيق كمذكرة التفاهم التي وقعناها مؤخراً مع الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة تمويل الإرهاب. كما تحرص دولة قطر على التحديث المستمر لقوانينها وأنظمتها الوطنية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وتمويله لمواكبة أي تحديات إرهابية ناشئة،

تتبع دولة قطر نهجاً شاملاً في التعامل مع ظاهرة الإرهاب، فعلاوة على كونها شريكاً دولياً متميزاً في الجهود الدولية المشتركة الرامية إلى مكافحة الإرهاب على مختلف الأصعدة العسكرية والمالية والقانونية، فإنها تركّز أيضاً على تعزيز جميع تلك الجهود بدعم بناء القدرات الفنية للوقاية من التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، ودعم الجهود الرامية إلى القضاء على الإرهاب بمعالجة الأسباب التي تؤدي إلى خلق البيئة المواتية لسيطرة الجماعات الإرهابية، كالفراغ الأمني والسياسات القائمة على الظلم والاستبداد والقمع والتهميش والتمييز، التي توفر بيئة حاضنة للإرهاب.

وإدراكاً من دولة قطر لأهمية سبل الوقاية، فقد قادت الجهود لعقد اجتماع الجمعية العامة حول وقاية الأطفال والشباب من التطرف العنيف في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ومن الجهود التي تقوم بها دولة قطر للوقاية من خطر الإرهاب، نذكر على سبيل المثال لا الحصر مبادرة ”صلتك“ وهي تهدف لإتاحة فرص العمل للشباب في المنطقة، وتغطي أكثر من ١٥ بلداً وموّلت منذ إنشائها عشرات الآلاف من المشاريع التي يديرها الشباب، وبناء على طلب من الشركاء الدوليين في ذلك. وكذلك مبادرة ”علم طفلاً“ التي تهدف إلى التصدي للبيئة التي يستغلها الإرهابيون لتجنيد الشباب. وذلك من خلال إتاحة فرص التعليم للأطفال الذين فقدوا حقهم في التعليم بسبب النزاعات والحروب والكوارث الطبيعية.

وفي سياق الوقاية من التطرف أيضاً، انتهجت دولة قطر نهجاً شاملاً ينطوي على ترسيخ ثقافة السلام والتسامح والحوار بين الحضارات والثقافات والأديان. وتستضيف طائفة من المراكز الفكرية والتنويرية الرائدة في المنطقة، وتشجع حرية التعبير وحرية الصحافة بما يساهم في التصدي لأي محاولة لاستغلال مكافحة الإرهاب كذريعة لتحقيق مآرب سياسية.

السيد لوكسين (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): هناك عدة طرق لمكافحة الإرهاب ولكن يوجد سبيل واحد لتدميره وهو القيام بذلك. إن جذور الإرهاب لا يمكن إرجاعها بشكل جدّي إلى أي سبب – عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية أو الخلافات الدينية والعرقية – سوى الطبيعة الهابطة للإنسان، التي يمكن أن تفسد أي فكرة وهي لم تهبط إلى درك أسفل من هذا منذ محرقة اليهود. ومن الواضح أيضاً أنه لا يمكن أن يكون هناك قبول سياسي بالإرهاب. ولا يمكننا أن نشتري الأمان من الإرهاب بالإذعان لأي من مطالبه. ولا يمكننا أن نعيش مع الإرهاب لأنه لن يدعنا نعيش.

أخبرنا الفيلسوف البرازيلي روبرتو مانغابيريا أونغر في قاعات الدرس بأن الوسيلة تدلّ على الغاية. وكما رأينا، فإن الوسائل الإرهابية لا تُفضي إلا إلى سيطرة الإرهاب. ويقال إن الإرهابي في نظر أحدهم هو وطني في نظر آخر. كلا، إن الإرهابيين الجدد ليس لهم بلد ولا قضية غير الاستمتاع بالتعذيب والموت لنشر الرعب من أسمائهم وبالتالي غرس رغبة الخضوع في وحشية أكثر. وهذا خطر لأنه يمكن أن يخدم الأغراض الذاتية لتعريف الإرهاب. من الصعب التوصل إلى تعريف موحد له كما هو تعريف المواد الإباحية، ولكننا نعرفه حين نراه. نعرفه عندما نرى ما يفعله الإرهابيون بالنساء والفتيات من اغتصاب لهن واتجار بهن أو قتلهن بعد استغلالهن؛ وبالرجال والفتيان الذين يذبحونهم أو يحرقونهم أو يُغرقونهم في أقفاص؛ وما يفعلونه بأولئك الذين يلقونهم من أسطح المباني بمتعة صبيانية وبالمدن التي يستولون عليها ويسيطرون عليها حتى يُدمّروها هم أنفسهم أو التي يتعين تدميرها لتحريرها منهم. وفي تدمير الآثار الثقافية، فالإرهاب عدو الذاكرة بحيث أن أولئك الذين ينجون منه لا يعرفون إلا رعب الاسم.

إنه شر محض بحيث يجب التصدي له بوسائل موثوقة من خلال جهد عالمي ضد الإرهاب على جميع الجبهات، ومن كل مجتمع، حتى من جانب أولئك الذين لم يتعرضوا بعد للتهديد لأنهم سيتعرضون للهجوم. في أيار/مايو، أعلن الإرهابيون الذين يدينون بالولاء لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والمدعومين بالمقاتلين الأجانب سيطرتهم على ماراوي، العاصمة وأكبر مدينة في لاناو ديل سور في ميندناو بالفلبين، والتي يبلغ عدد سكانها ٢٠٠٠٠٠ نسمة. وقد رسخوا أقدامهم قبل فترة طويلة وعززوا وجودهم في المجتمع المحلي. لم نتوقع حدوث ذلك لأننا ديمقراطية تعهدت بالتنوع. إن وجود المقاتلين الإرهابيين الأجانب يشي بالطابع عبر الوطني للاستيلاء على المدينة. وفي حين يُغلق المجتمع الدولي بنجاح الأبواب أمام تلك الجماعات الإرهابية، تفتح أبواب جديدة له في أجزاء أخرى من العالم.

وماراوي تسلط الضوء على النقاط الهامة من تقرير الأمين العام عن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (A/71/858). وتؤكد من جديد أن الدول الأعضاء تعتبر الإرهاب أحد التهديدات، إن لم يكن أخطرها على السلام والأمن، في أي مكان في العالم. إن مكافحة الإرهاب يجب أن توحدنا جميعا. العمليات الإرهابية الأجنبية لا تعترف بالحدود، والطابع المعقد والمدى الخطر الذي تشكله قد اتسع نطاقه. وكل مجتمع متحضر تدمره هو منصة انطلاق لتدمير مجتمع آخر. لوضع حد لها، يجب على الدول الأعضاء أن تعمل معا. يجب أن يغطي التعاون الدولي النطاق الكامل لمختلف أوجه مكافحة الإرهاب، من مراقبة الحدود إلى مكافحة خطاب التطرف العنيف، والقضاء عليه دائما وللأبد.

أخيرا، اضطلعت الأمم المتحدة بدور حاسم في الجمع بطريقة متسقة بين جميع الأعمال المتعلقة بمكافحة الإرهاب التي تضطلع بها الدول الأعضاء والأمم المتحدة بغية تحقيق نتائج حقيقية لا مجرد خطب. وفي هذا الصدد، ترحب الفلبين بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): في الآونة الأخيرة، شهدنا خطوات هامة في دحر بعض الجماعات الإرهابية الدولية، بينما لا تزال الحالة قاتمة في عدد من السياقات الأخرى مع آثار ضارة على المدنيين الأبرياء. ولا تزال الهجمات الإرهابية البشعة في جميع أنحاء تكشف المخاطر الكامنة وسطنا وتزايد الشبكات الإيديولوجية للجماعات الإرهابية الدولية المهيمنة. وبات أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام ومرافقها أهدافا متكررة للهجمات الإرهابية مع تزايد عدد القتلى. من الواضح أن الإرهابيين قد سارعوا إلى الاستفادة من أوجه التباين

في فهم المجتمع الدولي واستجابته للإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب.

وفي ذلك الصدد، بفضل الجهود الجماعية للدول الأعضاء، شهد الاستعراض الخامس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب العام الماضي اعتماد القرار ٢٩٣/٧٠ بتوافق الآراء. أكد القرار من جديد تصميم الدول الأعضاء على إظهار التآزر في تعزيز التنفيذ الشامل والمتوازن لجميع الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية. كما أيد خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف باعتبارها نموذجا ممكنا للتنفيذ على الصعيد الوطني والإقليمي.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة لتهنئة السيد فلاديمير إيفانوفيتش فورونكوف على تعيينه وكيلا للأمين العام لقيادة مكتب الأمم المتحدة المنشأ حديثا لمكافحة الإرهاب. ويحدونا الأمل في أن تثبت هذه المبادرة أنها تسهم في تعزيز قيادة الأمم المتحدة الاستراتيجية في الجهود الدولية الرامية إلى التصدي لتحديات الجيل في مجالي الإرهاب والتطرف العنيف. وتحقيقا لذلك الغرض، نشدد تحديدا على أهمية تعزيز التنسيق والتشاور فيما بين مختلف كيانات الأمم المتحدة، وتقديم الدعم في مجال بناء القدرات على الصعيدين الوطني والإقليمي. ومن بين الأولويات الأخرى، نرى بوضوح الحاجة إلى كفالة زيادة التفاعل المنتظم والشفاف بين فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة للمنسق المقيم المعني.

في بنغلاديش، تسترشد جهودنا في مكافحة الإرهاب بالقواعد والمعايير العالمية التي حددتها الأمم المتحدة، بالرغم من أننا نحاول معايرة تدابير عملية على أرض الواقع استجابة للخصوصيات المحلية. وأدى ذلك إلى زيادة كبيرة ومطردة في استجابة حكومتنا في مجال مكافحة الإرهاب على المستويات السياساتية والقانونية والمؤسسية، بما يتماشى مع نهج عدم التسامح مطلقاً الذي أعلنت التزامها به.

بنغلاديش طرف في غالبية الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، وقد أرست آلية وطنية لتعزيز الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد أوضحت الحكومة أنها لن تسمح باستخدام الأراضي البنغلاديشية من قِبَل أي عناصر إقليمية لإلحاق ضرر بأي من البلدان المجاورة أو التحريض عليه.

وكذلك تؤكد حكومتنا الموقف الذي لا لبس فيه أن الإرهابي هو إرهابي ولا يستحق التعريف بأنه ينتمي إلى أي معتقد أو طبقة أو عقيدة. وبالدعم الثابت لشعبنا في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، حددت سلطات إنفاذ القانون لدينا عددا من العقول المدبرة والممولين والمنفذين وتعاملت معهم بموجب سلطة القانون. وتبذل جهود مستمرة لاكتشاف مواقع العناصر المتبقية وتقديمهم إلى العدالة. وتلقى قضايا حماية الضحايا ومساعدتهم اهتماما إضافيا.

إن مواصلة بناء قدرات السلطة القضائية والاستخبارات والتحقيق والمقاضاة، بما في ذلك التركيز على التدريب في مجال حقوق الإنسان، تظل مسألة ذات أولوية. وفي ذلك السياق، ندرك أهمية برامج بناء القدرات التي تديرها المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب على الصعيد الإقليمي، ونوصي بإجراء إعادة التقويم الممكنة لتصميمها وغرضها في هذه المرحلة للاستجابة للمتطلبات الوطنية المحددة.

وتؤكد بنغلاديش على موقفها الحاسم بشأن منع واعتراض تحركات المقاتلين الإرهابيين الأجانب عبر أراضينا. ونشدد على الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي في مجالي أمن النقل المتعدد الوسائط وإمكانية الحصول على تكنولوجيات الفحص والكشف الفعالة من حيث التكلفة في ظل ظروف تتسم بمحدودية الموارد. إن التدابير الشاملة والمتسقة لمكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال قد أدركتها على النحو الواجب فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، من بين آخرين.

ونقيم شراكة مع مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب من أجل اكتساب فهم أفضل للإدراج وتجميد الأصول والملاحقة القضائية فيما يتعلق بقضايا مكافحة الإرهاب. وندرك الحاجة إلى إجراء مناقشات مستنيرة بشأن الصلة المحتملة على الصعيد الإقليمي بين انتشار الأسلحة وغير ذلك من الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية، من جهة، وبين الإرهاب والتطرف العنيف، من جهة أخرى. إننا نحث المجتمع الدولي على الإحجام عن التسرع في توصيف أي تهديدات أو أنشطة إرهابية للمساعدة على تجنب التصورات الخاطئة بشأن الحالات على أرض الواقع.

وبنغلاديش، شأنها شأن الآخرين، تتشاطر الشواغل إزاء استخدام الإرهابيين على نطاق واسع وسريع التطور لشبكة الإنترنت لنشر الخطاب الشرير والمضلل. وتميل النسخ المعدلة وفقا للصعيد المحلي من هذا الخطاب إلى تشجيع جدول أعمال دينية متطرفة باعتبارها النقيض للمبادئ الديمقراطية والعلمانية والتعددية التي يدعمها دستورنا وأجهزتنا الحكومية. وقد استطاعوا استغلال شعور مستدام بالحيف عن طريق إبراز النزاعات الجارية والأزمات الإنسانية في مساحات كبيرة من العالم الإسلامي، وكذلك الاتجاهات الملموسة لظاهرة كراهية الإسلام وكراهية الأجانب في أجزاء من العالم.

لقد دأبت الحكومة على العمل مع الشركاء في القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية من أجل تتبع طابع وواجهة تلك المفاهيم في الفضاء الالكتروني. وما فتئت كيانات القطاعين العام والخاص المعنية تستكشف مختلف الطرائق لتعزيز التعاون بهدف منع انتشار محتوى وخطاب الإرهابيين، وكذلك توفير خطاب بديل استنادا إلى الرسائل التي تجد صدى لدى الجمهور المستهدف. ونشير إلى أهمية إطار دولي شامل للتوصل إلى فهم مشترك فيما بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن اتخاذ تدابير استباقية وهادفة وفعالة للتصدي للتحديات التي تشكلها الأنشطة الإرهابية على شبكة الإنترنت، مع احترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

إن حكومتنا لا تزال تولي أهمية كبيرة لنهج المجتمع بأسره من أجل منع ومكافحة التطرف العنيف الذي يفضي إلى الإرهاب. وبتوجيه من رئيسة الوزراء دولة الأونرابل، الشيخة حسينة، تعمل منابر أصحاب المصلحة المتعددين على مستوى القواعد الشعبية لإذكاء الوعي وتوفير الضمانات ضد انتشار التطرف العنيف. ويجري التركيز على بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود والانخراط، بما في ذلك من خلال تعزيز المشاركة في الخفارة المجتمعية والمبادرات التي يقودها الشباب والنساء. ويجري تشجيع الزعماء الدينيين على نشر خطاب مكافحة الإرهاب على الصعيد المحلي ويجري النظر بشكل فعلي في جهود القضاء على نزعة التطرف في بيئات السجون. وترى الحكومة وجاهة في وضع خطة عمل وطنية لمنع التطرف العنيف.

ونقدر الاستعداد الذي أعربت عنه الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين لدعم الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب في بنغلاديش. وبشكل عام، فإننا نؤكد مجددا موقفنا بشأن الأولويات التالية في السياق الدولي.

أولا، نود أن نرى تقدما واضحا في العمل على وضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب.

ثانيا، لا بد من أن يُتَرجَم الالتزام بالجهود العالمية لمكافحة الإرهاب إلى سحب ورفض قاطعين لدعم العقول المدبرة لأعمال الإرهاب والتطرف العنيف وممولها والمحرضين عليها والمتعاطفين معها، بصرف النظر عن طائفتهم أو انتمائهم.

يظل التدفق السلس للمعلومات والاستخبارات بين الولايات القضائية الوطنية أمرا حاسما.

ثالثا، يجب بذل جهود ملموسة لإيجاد حلول دائمة لمشاكل الاحتلال الأجنبي غير المشروع والاستعمار والصراعات

الطويلة الأمد، إذا أردنا أن ننهي هذه المصادر المتكررة للحيف بين مختلف الفئات، بما في ذلك الشباب والبسطاء الذين يسهل التأثير عليهم، الذين يميل الإرهابيون إلى استغلالهم بشكل يلبي مصلحتهم.

رابعا، يعتبر التفاهم المشترك والتعاون فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص، ضروريا للاتصال الاستراتيجي الفعال الذي يهدف إلى هزيمة خطاب الإرهابيين وأيديولوجياتهم.

أخيرا، لا يزال من الأهمية بمكان معالجة الثغرات في الموارد والتحديات ذات الصلة التي تتعامل معها الأمم المتحدة في توسيع نطاق دعمها في مجال بناء القدرات للاحتياجات والأولويات المحددة للدول الأعضاء. وفي هذا السياق، نحث الأمين العام على مواصلة البناء على تحليل نطاق جهود الأمم المتحدة الحالية لبناء القدرات والتحديات التي تواجهها، وتقديم تقييم واقعي للموارد اللازمة لدعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى التنفيذ الشامل للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

في الختام، تظل بنغلاديش، بوصفها شريكا قويا وموثوقا به في المجتمع الدولي، ملتزمة بالقضاء على ويلات الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، التي تهدد أيضا بتقويض بعض من مكاسبنا الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بتعيين السيد فلاديمير إيفانوفيتش فورونكوف في منصب وكيل الأمين العام الجديد لمكتب مكافحة الإرهاب. ونأمل أن يؤدي إنشاء المكتب الجديد وتعيين السيد فورونكوف إلى تحسين الاتساق والتنسيق العامين للأنشطة المتصلة بمكافحة الإرهاب على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتؤيد باكستان تأييدا تاما خطة الأمين العام للإصلاح وستواصل العمل مع الدول الأعضاء الأخرى لتحقيق ذلك.

لقد أنشأ المجتمع الدولي خلال العقد الماضي، هياكل عديدة، واتخذ تدابير أكثر صرامة، واستثمر بلايين الدولارات في هذه المعركة. إلا أن الإرهاب لا يزال يشكل التحدي الأكثر تعقيدا وصعوبة في عصرنا. وثمة عامل هام، لا سيما في السنوات العشرين الماضية، يتمثل في عدم قدرة المجتمع الدولي أو عدم استعداده للتصدي لمشكلة الظروف المفضية للإرهاب. ونعتقد أنه في حال عدم معالجتنا للأسباب الكامنة وراء الإرهاب، فإننا لن نتصدى سوى لأعراضه.

لقد دأبنا دائما على القول بأن الصراعات المطولة التي لم تحل، والاستخدام غير المشروع للقوة، والعدوان، والاحتلال الأجنبي، والحرمان من الحق في تقرير المصير، والظلم السياسي والاقتصادي، والتهميش السياسي والاغتراب، تسهم كلها في انتشار الإرهاب. وإذا أردنا التصدي للإرهاب بشكل شامل، فلا يمكننا فصله عن سياقه السياسي. ولذلك، من الأهمية بمكان ضمان أن يعمل مكتب مكافحة الإرهاب الجديد عن كثب مع إدارة الشؤون السياسية في معالجة الأسباب الكامنة وراء الإرهاب. وفي هذا الصدد، لا تزال الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، تشكل الوثيقة الأكثر شمولا التي بحوزتنا لمساعدة الدول الأعضاء في القضاء على الإرهاب، في حين تظل الدول الأعضاء تتحمل وحدها المسؤولية عن تنفيذها. ولذلك ينبغي للمكتب الجديد أن يركّز على أفضل السبل لضمان أن يتمكن النظام من تلبية المتطلبات التقنية، عندما تطلب الدول الأعضاء ذلك منه. ونعتقد أيضا أن المبدأ المكرس في ميثاق الأمم المتحدة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول لا يزال أساسيا بل مقدسا حقا.

ونأمل أن يعزز المكتب الجديد التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، وأن يحسن تعبئة الموارد من أجل بناء قدرات مشاريع الدول الأعضاء للتصدي لخطر الإرهاب. وهناك إجماع عالمي على عدم ربط الإرهاب بأي دين. ونحث وكيل الأمين

العام الجديد على العمل مع الدول الأعضاء من أجل تعزيز توافق الآراء هذا، وعدم تشجيع القوى التي تحاول نشر دعاية سلبية كارهة للإسلام.

لقد كانت باكستان ضحية رئيسية للإرهاب، بما في ذلك الإرهاب الذي تدعمه وتموله كيانات ومنظمات إرهابية إقليمية. وقد فقدنا أكثر من ٦٠ ٠٠٠ شخص، وأصيب كثيرون بجراح. لكن لم تقلل هذه الخسائر من التزام بلدي بمكافحة هذا الخطر. بل عززت عزمنا على ذلك. لقد حققت باكستان نجاحا هائلا في تصديها للإرهاب، وسنواصل السعي إلى بذل المزيد من الجهد بصفتنا الوطنية. وفي هذا السياق، نتطلع في الأمم المتحدة إلى العمل عن كثب مع الدول الأعضاء، فضلا عن المكتب الجديد لمكافحة الإرهاب، لمساعدة الدول الأخرى من خلال تبادل خبرتنا في الجهود الرامية إلى الانتصار في هذه المعركة بالغة الأهمية في عصرنا.

السيد بزادوغ (الأردن): السيد الرئيس، في البداية، اسمحوا لي أن أتقدم لكم بالشكر على دعوتكم لعقد هذا الاجتماع لمناقشة مسألة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، الذي يعد الاجتماع الرسمي الأول بعد قرار الجمعية العامة الأخير ٢٩١/٧١ بإنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وعليه، ينتهز وفد المملكة الأردنية الهاشمية الفرصة ليتقدم بالتهنئة لسعادة السفير فلاديمير إيفانوفتش فرونكوف، على تعيينه في منصب وكيل الأمين العام لمكافحة الإرهاب، متمنين له التوفيق والنجاح الباهر، كما ونجدد دعم الأردن الكامل لسعادة السيد فرونكوف، ولمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وهذا استمرار للموقف الأردني الثابت والحازم في التصدي لظاهرة الإرهاب واجتثاث جذورها.

لقد أشار تقرير الأمين العام (A/71/858) الصادر خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠١٧ إلى المهام الخمس الرئيسية التي سيضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب: والمتمثلة في قيادة جهود الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب، والتنسيق بين كيانات الأمم المتحدة الـ ٣٨ المعنية بمكافحة الإرهاب، وتعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات، وتوفير مصادر تمويل جديدة لجهود مكافحة الإرهاب، وتضمين مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في جميع مجالات عمل الأمم المتحدة. وهنا لا بد من التأكيد على أن الاضطلاع الكامل بجميع المهام المشار إليها أعلاه، يستوجب استمرار التشاور والتنسيق مع جميع الدول الأعضاء، من أجل ضمان تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بأسلوب متوازن وفعال، يؤدي في النهاية إلى تحسين إدارة الموارد المخصصة لبناء القدرات التي تحتاجها الدول في تصديها للإرهاب.

وتتمثل أبرز التحديات التي تواجه دول العالم اليوم في مواجهة الإرهاب، في الخطر الناجم عن عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتحرير المساحات الشاسعة من قبضة الجماعات الإرهابية التي احتلتها في العديد من مناطق النزاعات، بالإضافة إلى التحدي المتمثل في تجفيف منابع تمويل المنظمات الإرهابية.

ويتحتم علينا إيجاد آلية شاملة تضمن مشاركة جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، وتكون قادرة على مساعدة الدول على بناء قدراتها الوطنية، وتعزيز تبادل المعلومات فيما بينها، لمواجهة جميع هذه التحديات، والتصدي الإعلامي للفكر الإرهابي وحرمان الإرهابيين من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما يعني أن نجاح مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في تنفيذ المهام الموكلة إليه، مصلحة دولية وإنسانية عليا لا يمكن بحال من الأحوال المساومة عليها، إذا ما أردنا أن نعيش بأمان نحن وأبناؤنا في المستقبل.

كما لا يفوتني التأكيد على أهمية اضطلاع مكتب الأمم المتحدة الجديد بمعالجة الجذور والأسباب المؤدية لانتشار الإرهاب، والتصدي للتطرف العنيف. وهنا فإنه يسرني إعلامكم بأن الأردن والنرويج يعملان حاليا على تشكيل مجموعة أصدقاء

مكافحة التطرف العنيف، التي سيتم الإعلان عنها رسميا خلال الأسابيع القليلة القادمة، حيث ستعمل المجموعة على عدد من الأهداف أهمها تقديم الدعم السياسي إلى مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب فيما يخص التنفيذ المتوازن للركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة، ورفع مستوى الوعي بالظروف المؤدية للتطرف العنيف، وتشجيع دعم المجتمعات المحلية لتقوية استجابتها، واحترام حقوق الإنسان خلال التصدي للتطرف العنيف، ومشاطرة أفضل الممارسات المتعلقة بتطوير الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التطرف العنيف، كما ستؤكد المجموعة أهمية المشاركة الفاعلة للشباب والمرأة في التصدي لهذه الظاهرة.

ختاما، إن الأردن يتطلع للعمل مع وكيل الأمين العام لمكافحة الإرهاب، السيد فرونكوف، ومع جميع الشركاء لبذل أقصى الجهود في مجال مكافحة الإرهاب والقضاء عليه، فالحرب التي نخوضها اليوم ضد الإرهاب هي حرب نخوضها بالدرجة الأولى دفاعا عن قيم الحرية والعدالة والعيش المشترك والتي تعول عليها الإنسانية جمعاء وصولا إلى السلام والازدهار.

السيد بوتكا (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أولا وقبل كل شيء أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة التي تمكّننا من النظر في التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي.

ويرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام (A/71/858) الصادر عن تنفيذ القرار ٢٩١/٧٠.

وكان الاستعراض الخامس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي عقدت في تموز/يوليه ٢٠١٦ حدثا هاما من ناحية تطبيق تغييرات هامة في هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. فقد لاحظت الدول الأعضاء في سياق ذلك الاستعراض العديد من المفارقات والازدواجية في أعمال الأمم المتحدة في وقت يستمر فيه انتشار الإرهاب ويتخذ أبعادا عالمية. وبالتالي، أُتخذ القرار ٢٩٩/٧٠ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ الذي يدعو إلى تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على دعم الدول الأعضاء في التنفيذ المتوازن للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. ويتمثل الهدف منه في تحسين أوجه التآزر والاتساق والحد من تداخل وبعثرة جهود الأمم المتحدة في ذلك المجال.

وتكتسي أهمية بالغة ولا نظير لها الاستجابة السريعة والإيجابية من جانب الأمين العام، خلال شهر واحد بعد توليه منصبه، بما في ذلك اقتراح تدابير جريئة في مجال تطبيق الفقرة ٧٠ من القرار المذكور أعلاه لإعطاء دفعة جديدة لجهود الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب. وقد لبت تلك التدابير توقعات الدول الأعضاء إلى حد كبير، بما فيها المملكة المغربية.

ولم نتردد – في سياق المضي قدما – في بذل الجهود الدؤوبة لتقديم الدعم الكامل للأمين العام فيما يتعلق بإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب تحت توجيه وكيل الأمين العام. ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة لتهنئة السفير فلاديمير فورونكوف على تعيينه رئيسا لمكتب مكافحة الإرهاب. وهي مهمة صعبة في وقت يستغل فيه الإرهابيون التكنولوجيات الأكثر تطورا لشن الهجمات ونشر الرعب والانقسامات بين جميع المجتمعات والأمم. وفي ذلك الصدد، يكرر وفد بلدي القول بأنه لا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو حضارة أو جماعة عرقية.

وعلى وجه الخصوص، ستقدم المملكة المغربية – التي ما برحت تشارك في جميع المبادرات والإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب تقريبا، والتي هي عضو في المجلس الاستشاري لمركز مكافحة الإرهاب – الدعم اللازم إلى السيد فلاديمير فورونكوف لكي يتسنى له الوفاء بولايته على أفضل وجه. وقد وقّع المغرب على معظم الصكوك المعنية بمكافحة الإرهاب، ووضع المغرب استراتيجيته الوطنية في هذا الصدد وتم تكييف تلك الاستراتيجية المستوحاة من ركائز الأمم

المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب مع السياق الوطني. وأدخل المغرب عنصرا تقييديا من خلال تعبئة قطاعي الأمن والقضاء، واتخذ أيضا تدابير وقائية عبر إجراء الإصلاحات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والدينية.

ويستند الإصلاح الديني، لا سيما عن طريق تدريب الدعاة الشباب من الذكور والإناث في مبادئ الإسلام إلى قيم الحوار والتسامح والاعتدال والتعايش السلمي والاحترام المتبادل وفقا لتعاليم الدين الإسلامي. وبالإضافة إلى ذلك، وضعنا برنامج للقضاء على نزعة التطرف وإعادة تأهيل المقاتلين الإرهابيين الأجانب المسرّحين وإعادة إدماجهم. وتشارك المملكة المغربية بنشاط في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب الذي تشارك في رئاسته، والذي سيعقد بشأنه الاجتماع الوزاري الثامن في أيلول/سبتمبر. والمملكة المغربية على استعداد للعمل مع الأمم المتحدة والمكتب الجديد على المستويين الثنائي والثلاثي، لأجل تقديم الدعم اللازم وتقاسم خبراتها ومعارفها الفنية مع الدول المعنية.

وقد أوضح وفد بلدي رؤيته المتمثلة في مكافحة الإرهاب. وينبغي أن يعمل مكتب مكافحة الإرهاب، تحت قيادة الأمين العام، على تنسيق أنشطة مكافحة الإرهاب على مستوى منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وذلك بعد هام. ومن المهم أيضا تعزيز وتنسيق جهود هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك فتحه أمام المبادرات خارج إطار الأمم المتحدة، بما فيها المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. واعتمد المنتدى وثائق هامة وذات صلة كبيرة بكفالة الكفاح الفعال ضد الإرهاب. وعلاوة على ذلك، يجب أن يواصل مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، الذي يؤدي دورا رئيسيا في تعزيز قدرات الدول الأعضاء، الاضطلاع بدوره في تلبية مطالب الدول الأعضاء.

وأخيرا، من المهم التشديد على الدور المحوري للأمم المتحدة في الكفاح ضد الإرهاب. ولكن لا ينبغي الاضطلاع بذلك الدور على حساب النهج الاستباقي للأمين العام المنفتح على المبادرات والمحافل ذات الصلة، بما في ذلك المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتعاون الدول الأعضاء أيضا فيما بينها على المستويات الثنائية والإقليمية ودون الإقليمية لأجل كفالة أمن حدودها ومكافحة التطرف.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

وطلب عدة ممثلين أخذ الكلمة ممارسة لحق الرد. فهل لي أن أذكِّر الأعضاء بأنَّ البيانات التي يدلى بها ممارسة لحقِّ الردِّ تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي للوفود أن تُدلي بها من مقاعدها.

السيد هويمان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن الحاجة إلى أخذ الكلمة مرة ثانية، فلا مناص من ذلك بالنظر إلى أحد البيانات التي استمعنا إليها في وقت سابق.

وأتساءل في بعض الأحيان عما إذا كان الأمر يستحق الرد الجدي على الممثل الإيراني الذي جلس هنا بلا حياء وهاجم بلدي في حين لا يزال بلده يشجع الإرهاب ويزعزع الاستقرار في الشرق الأوسط بأسره. وهذا ممثل نظام لا يُسلّح المنظمات الإرهابية في جميع أنحاء المنطقة فحسب، بل يشدّ أيضا من عضد نظام الأسد الدموي في سوريا. وتفعل إيران كل ذلك في انتهاك للعديد من قرارات مجلس الأمن. وكمثال على ذلك، فهي ما تزال تواصل تطوير برنامج للقذائف التسيارية في انتهاك لقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). بل ذهبت إلى حد إطلاق قذيفة تسيارية على هدف محدد يحمل علامة نجمة داوود عن قصد وعمد. وهذا تهديد مباشر وغير مقبول ضد دولة عضو أخرى.

بالتالي، وبالنظر إلى هذه الحقيقة فإن المحاولات التي يقوم بها ممثل النظام الإيراني لمهاجمة بلدي واتهام إسرائيل تظل عارية من

أي مصداقية ولن تؤدي إلا إلى صرف المناقشات عن مسارها، وهذا ما لا يمكننا السماح به.

السيد نسيمفار (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة للرد على هذا الهراء الذي تضمّنه البيان الذي أدلى به ممثل النظام الإسرائيلي.

ولا يمكن النظر إلى مكافحة الإرهاب ومعالجة أسبابه الجذرية بمعزل عن التصدي للاحتلال والأنشطة الإرهابية للنظام الإسرائيلي. ولذلك السبب كررت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – خلال الاستعراض الخامس للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب – مجددا تصميمها على مواصلة بذل كل ما في وسعها لإنهاء الاحتلال الأجنبي.

وبالنظر إلى سجلّه الطويل في مجال الإرهاب، فإن النظام الإسرائيلي معروف بكونه المثال الوحيد على الإرهاب الذي ترعاه الدولة.

بالرغم من النداءات العديدة من جانب المجتمع الدولي، فإن النظام كان عنيداً في اتباع سياساته غير الشرعية القائمة على الاحتلال والتخويف والإرهاب. إن شبكة إسرائيل الشريرة من العملاء قد قامت بعمليات إرهابية أوقعت قتلى في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في بلدي. والاغتيال الوحشي للعلماء الإيرانيين الأبرياء ليس سوى مثال واحد على ذلك.

كما أنه من الحقائق الثابتة أن العملاء الإسرائيليين يقدمون الدعم إلى جبهة النصرة وغيرها من الجماعات الإرهابية العاملة في سورية. وللأسف، فإن أخطر عمل إرهابي منهجي واسع النطاق يجري في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي ظل عدم وجود استجابة دولية موحدة من أجل إنهاء هذا الاحتلال غير القانوني والوحشي والمقيت، يواصل المحتل ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ويفرض العقاب الجماعي على الشعب الفلسطيني أمام أعين المجتمع الدولي دون خوف وعقاب.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١١٨ من جدول الأعمال؟

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.